

مُذَكَّرَةٌ إِرْشَادِيَّةٌ

عَنْ

التوثيق الرقمي لِلاَثَارِ الْمُعْرَضَةِ لِلْخَطَرِ وَكَيْفِيَّةِ حِمَايَتِهَا

فِي الشَّرْقِ الْأَوْسَطِ وَشَمَالِ أَفْرِيْقِيَا

جَدْوْلُ الْمَحْتَوِيَّاتِ:

١. المقدمة

٢. التوثيق الرقمي لِلتُّراثِ الثَّقَافِي

٣. البنية التحتية لِتكنولوجيا المعلومات

٤. بناء القدرات ورفع مستوى الوعي

٥. حرية الوصول للمعلومات

٦. التمويل

٧. التعاون الدولي

٨. القضايا القانونية

٩. آفاق المُستقبل

١٠. شكر وتقدير

١١. المصادر

١٢. المَلاحِق

١. المقدمة

تُعَدُّ منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (مينا) موطنًا لبعض من أفضل مناطق التراث الثقافي المحفوظ في العالم بما في ذلك البقايا الأثرية الأرضية والبحرية من عصور ما قبل التاريخ إلى التاريخ الإسلامي والعصر الحديث. هناك العديد من المواقع التراثية والأثرية الكبيرة والصغيرة التي لا تُعَدُّ ولا تحصى ، المحفوظة منها والمدفونة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). كذلك تتواجد المدن التاريخية ومراكز المدن والمعالم الأثرية والتي تُعْتَبَرُ ذات قيمة كبيرة للمجتمعات المحلية والوطنية والدولية وللعلماء أيضاً. " تثرى هذه الأماكن ذات الأهمية الثقافية حياة الناس وغالباً ما تُوقَّرُ إحساساً عميقاً ومُلهماً ذات الارتباط القوي بالمجتمع والمناظر الطبيعية والماضي والتجارب الحية " .

(The Burra Charter 2013). هنالك تصنيفات مختلفة للقيم المرتبطة بالتراث الثقافي واستخداماته والعلاقة بين الناس والتراث الثقافي . تشمل هذه التصنيفات القيم التاريخية والجمالية والعلمية والوظيفية والاجتماعية والإخلاقية والتي تجعل مهمة الحفاظ على هذه الأماكن التراثية أمراً واجباً يقع على عاتق الأجيال الحالية من أجل المستقبل.

تُعَدُّ مهمة حماية التراث الثقافي جزءاً من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (UN SDGs).

إنَّ اعتماد الأمم المتحدة في عام ٢٠١٥ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ هو دعوة لجميع البلدان للعمل من أجل تعزيز الرخاء بينما تقوم من خلال ذلك بدورها في حماية كوكب الأرض . هذا ويؤثر تغيير العوامل البيئية والاجتماعية والاقتصادية لمختلف أصحاب المصلحة والمجتمع على كيفية الحفاظ على التراث المبنى والمحمي (Mason and Avarami 2019).

تعرّف خطة ٢٠٣٠ بدور الثقافة في عملية التنمية وتطلب من جميع البلدان تعزيز الجهود لحماية وحراسة التراث الثقافي والطبيعي للعالم " لجعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة وآمنة ومرنة ومستدامة" (Goal 11 of SDGs).

١.١ التهديدات التي يتعرض لها التراث الثقافي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (مينا)

تتعرض مواقع التراث الثقافي في جميع أنحاء العالم بما في ذلك منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للخطر نتيجة أسباب طبيعية وبشرية متعددة. هذا وتظهر البيانات التي تم جمعها عن طريق مشروع الآثار المعرضة للخطر في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (EAMENA)

تعرض مواقع التراث الثقافي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للتهديد من عوامل مثل :

التوسع الزراعي خاصة تجريف الحقول الجديدة والتعرية الطبيعية والبناء والتنمية الحضرية والنهب والصراع المسلح (Bewley et al. ،2016) .

هذه العوامل هي تحديات مشتركة لجميع البلدان الحديثة إذ يوضح تحليل صور الأقمار الصناعية

أن حجم التأثير قد نما وتسارعت وتيرة الدمار في العقود القليلة الماضية.

تتعدّد هذه المخاطر العالمية على التراث الثقافي العالمي بسبب مطلب الموازنة بين حماية التراث الثقافي والحاجة وحق الإنسان في المأوى والغذاء والدخل . هذا ومع تزايد عدد سكان العالم بما في ذلك منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أصبح توفير المسكن والغذاء والماء والعمل والرعاية الصحية يمثل أولوية واضحة للحكومات ومُنظّمات التمويل بالإضافة إلى حماية التُّراث . كان لوباء فيروس كورونا _ ١٩ تأثيرٌ سلبي ليس فقط على التراث الثقافي غير الملموس ولكن أيضاً على التراث الثقافي الملموس منه مما أثّر على القدرة على مراقبة وإدارة العديد من المواقع الأثرية بشكلٍ فعّالٍ (Kono, 2020).

كما وردت تقارير عن تزايد أعمال النهب في المنطقة نتيجة تفاقم الوضع الإقتصادي بسبب تفشي الوباء

(Matthews 2020; Porterfield 2020; Sylvain Mercadier, Mohammed Shiaa, and Koli 2020).

٣.١ الحاجة إلى خطة عمل بشأن التوثيق الرقمي

تولّدت الحاجة لتطوير أساليب جديدة لمساعدة المُتخصّصين في مجال التراث الثقافي في سياق التهديدات المتزايدة للتراث الثقافي والحاجة المُعترف بها دولياً للعمل من أجل الحفاظ عليه . إنّ إحدى الطرق ذو الأهمية المُتزايدة هي استخدام أنظمة التسجيل الرقمية وإنشاء قواعد بيانات مرجعية مكانية للممتلكات التُّراثية مما يسمُحُ بالتقييم السريع لقيمة تلك الأصول وحالة الحفاظ عليها ووجود التهديدات المُستمرّة وموقعها في سياق خطط التطوير الجديدة. يسمُحُ هذا التوثيق الرقمي لمختصي التراث بالعمل مع شركائهم في الحكومة لتطوير أوليات وإستراتيجيات طويلة الأمد ، بالإضافة إلى إنشاء ردودٍ مناسبةٍ للتخفيف من تأثير إحتياجات التنمية . تسعى هذه الوثيقة إلى وضع مُذكرات إرشادية لتطوير أدوات التوثيق الرقمية المُستدامة هذه.

كان الدافع وراء هذه المُذكرة الإشاردية هو إجراء المناقشات والحوارات بين المُتخصّصين في مجال التراث خلال سلسلة مؤتمرات حماية الماضي (٢٠١٥ _ ٢٠١٩) وخاصة في تونس في عام ٢٠١٧ (انظر الملحق ١) التي نظمها مشروع الآثار المُعرّضة للخطر في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا EAMENA وشركاؤه (انظر الملحق ٣) بما في ذلك صندوق التراث العالمي (جي أس أف)

والمركز الدولي لدراسة صيانة وترميم الممتلكات الثقافية (ايكروم) – الشارقة والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ألكسو) والعديد من الشركاء الآخرين في المنطقة .

تهدف هذه المُذكرة الإرشادية إلى تعزيز منهج إقليمي إستراتيجي لإستخدام وثائق التراث الرقمي للتخفيف من التهديدات التي يتعرض لها التراث مع التركيز على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. يعتمد هذا المنهج على المعرفة والخبرة المتراكمة لسلطات التراث وإدارات الآثار في البلدان الشريكة ذات الصلة . يساهم مشروع الآثار المُعرّضة للخطر في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا EAMENA في التطورات التقنية والمنهجية التي تجمع بين أحدث تقنيات الاستشعار عن بعد لتوثيق التراث وتسجيله وكذلك على تقييم الموقع حيثما أمكن ذلك. يُستخدم نظام الاستشعار عن بعد لتحديد مواقع التراث الثقافي وتوثيقها ومراقبتها وتسجيل المعلومات في قاعدة بيانات Arches المفصلة والمتاحة مجاناً في

قاعدة بيانات EAMENA على الأنترنت .

١. ٤ الجمهور المُستهدف

تضُمُّ المُذكَرَةُ الإرشادية جماهيراً متعددةً بما في ذلك صناع القرار الرئيسيين في حكومات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وقادة منظمات التراث الوطني في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومُنظَّمات التمويل الدولية. تهدف هذه المذكرة إلى المساعدة في اتخاذ القرارات وتطوير السياسات من خلال الخبرة الإقليمية الواسعة والخبرة في التوثيق الرقمي للتراث الثقافي الذي يمثلته المساهمون في هذه المذكرة الإرشادية. يمكن أن تساعد هذه الوثيقة أيضًا وعلى وجه الخصوص قادة التراث في تقديم حجة قوية لكبار صانعي القرار في حكومات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، وكذلك للممولين الدوليين والوطنيين لتنفيذ وتمويل الهياكل الوطنية الجديدة لإدارة الآثار المعرضة للخطر من خلال تحديد الاحتياجات الإستراتيجية في قطاع التراث الثقافي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (مينا) .

٢_ التوثيق الرقمي للتراث الثقافي

بيان خطة العمل:

يعتبرُ تعزيز واعتماد وتنفيذ التوثيق الرقمي لتحسين حماية التراث الثقافي من أولويات منظمات التراث الوطني في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (مينا) . إنَّ التوثيق هو أداة أساسية توفر بيانات قابلة للمقارنة يمكن استخدامها لحماية التراث الثقافي والحفاظ عليه وترميمه وإعادة بنائه ، ويجب أن يستفيد قطاع التراث الثقافي من التطور والتحسين السريع للتقنيات الرقمية لتوثيق التراث الثقافي على المستويات المحلية والإقليمية والوطنية. هذا ويمكنُ للتكنولوجيات الرقمية مثل قواعد البيانات على الإنترنت والاستشعار عن بعد أن تُقدِّم مناهج سريعة وفعالة من حيث التكلفة ومستدامة لتوثيق موارد التراث . إضافة إلى ذلك تقومُ قوائم الجرد على المستوى الإقليمي أو الوطني بتوفير أدلة للمساعدة في تقوية الآثار الوطنية والدولية وقوانين واتفاقيات التراث . لاتزالُ مع ذلك العديدُ من البلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لا تمتلك ملفات رقمية و قوائم جرد وطنية متكاملة لتراثهم الثقافي يمكن استخدامها لحماية التراث والبحث .

يسمُحُ الاحتفاظُ بأرشيف أساسي متفق عليه من الوثائق بتقييم الأصول التراثية الحالية والذي بدوره يسمُحُ بتقييم قيمتها وأهمية الأمثلة الفردية وكيفية إيجاد أفضل السبل لوضع إستراتيجية وترتيب أولويات الحفاظ عليها. هذا وتؤدي إضافة تقييم لحالة المواقع وتعرضها للتهديدات إلى تحسين قدرة منظمات التراث على إدارة مواردها التراثية. كما يجبُ في حالة وجود العديد من مجموعات البيانات التراثية العملُ على تطوير أنظمة لضمان إمكانية الوصول إلى جميع أشكال البيانات. هذا ويمكنُ للتوثيق الرقمي أيضًا تحسينُ تفاعلاتنا مع التراث الثقافي بطرق مختلفة بما في ذلك فهمه وتقييمه وحمايته والحفاظ عليه والاستمتاع به . أكَّدَ مؤتمرُ حماية الماضي عام ٢٠١٧ في تونس على دور التوثيق الرقمي في " زيادة الوعي بأهمية التراث الثقافي لعمامة الناس في المنطقة " (أنظر الملحق رقم ١) .

الإجراءات :

على الصعيد الحكومي :

- وضع قوائم جرد رقمية للتراث الوطني لبلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كأولوية ملحة لهذا القطاع .

على صعيد منظمات التراث الوطني :

- تسجيل معلومات أساسية للمواقع الأثرية البحرية والبرية والمباني التاريخية والمناظر الطبيعية بما في ذلك التهديدات والاضطرابات .

- تحديد وتوثيق وتحليل المخاطر والكوارث كجزء لا يتجزأ من أي برنامج لإدارة التراث الثقافي .

- ضمان دقة وصحة المعلومات في قوائم الجرد و / أو قواعد البيانات الحالية والمستقبلية حيث قد تشكل هذه السجلات الأساس لما قد يصبح وثائق قانونية فيما بعد.

- تطوير أدوات التشغيل المتبادل لتوافق الأنظمة الأساسية ومجموعات البيانات ولضمان إمكانية الوصول إلى مجموعات البيانات ومعايير البيانات المتباينة واستخدامها بسهولة .

- توفير وصول سريع وسهل إلى البيانات من خلال التوثيق الرقمي لسلطات التراث الوطني والعلماء والمجتمعات لإستخدامها للمساعدة في زيادة الوعي بطبيعة التراث الثقافي والتهديدات التي يتعرض لها

- توفير فرصة للتعلم والتفاعل والمشاركة النشطة مع التراث الثقافي من خلال التوثيق الرقمي .

- تطوير إستخدام تقنية إصدار هوية تعريفية للمتاحف والمقتنيات لتوثيق القطع الأثرية الخاصة بها :

<https://icom.museum/en/resources/standards-guidelines/objectid/>

٣- البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات

بيان خطة العمل :

تَرَكَّزَ دعمُ التوثيق الرقمي للتراث الثقافي من خلال تحسين وتعزيز قطاع تكنولوجيا المعلومات وسد الفجوة الرقمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. هذا وقد حدث في السنوات الأخيرة تطوراً كبيراً في قطاع تكنولوجيا المعلومات في بعض بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ولكن لا تزال هناك دول ومجتمعات ومؤسسات في المنطقة غير قادرة على الوصول إلى جميع مزايا التكنولوجيا الرقمية أو القدرة على تحمُّل تكاليفها إذ أن الوصول إلى إنترنت مستقر ليس عالمياً. يتوافر مع ذلك إنترنت متنقل واسع وسريع النمو، كما تتوسع شبكات G4 بسرعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وهذا وهذا يسلب الضوء على الفجوة الرقمية بين هذه المجتمعات ونظيراتها في مناطق أخرى من العالم . هناك إمكانات كبيرة في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حيث يوجد بين السكان فئة شبابية مُتعلِّمة

وقطاعات تكنولوجيا معلومات مزدهرة لكن منظمات التراث الوطنية لاتستفيد دائماً من هذه الخبرة في مجال السُّكَّان والإقتصاد على نطاقٍ أوسع .

كان لحالات الصراع بما في ذلك الصراع في اليمن وليبيا وسوريا والأزمات الاقتصادية في عدد من البلدان الأخرى تأثيراً سلبياً على قطاع تكنولوجيا المعلومات وبالتالي على التوثيق الرقمي للتراث. يحتاج هذا القطاع إلى تنمية سريعة تسمح به للممارسين بتطوير كامل لمنصات إدارة التراث الثقافي الرقمي وقوائم الجرد حيث ينقصهم ذلك. هناك منصات متاحة للجمهور لقواعد البيانات (مثل

Arches التي طورها معهد Getty للصيانة وصندوق الآثار العالمية). يمكن أن تُستخدم هذه المواد

مفتوحة المصدر مثل نظم المعلومات الجغرافية الكمي وجوجل إيرث ومايكروسوفت بينغ وخرائط أبل

لتوفير حرية الوصول للمعلومات والبيانات كجزء من قواعد البيانات التفاعلية ذات العلاقة التي تناسب قوائم جرد التراث الوطني . هذا ومن المرجح أن يكون هذا النهج هو الأكثر فعالية من حيث التكلفة ويسمح بإمكانية البحث خارج الحدود الوطنية الحديثة. يتمثل النهج البديل في تطوير قواعد بيانات وطنية خاصة بالتراث ولكنها تتطلب تكاليف تطوير كبيرة ومتطلبات تدريب فردية واحتياجات صيانة باهظة التكلفة.

يوضح تطبيق التقنيات الجديدة على أشكال مختلفة من التراث الثقافي الفوائد الهائلة من حيث الفعالية وخفض التكاليف والرؤية. يكمن التحدي في كيفية تخزين المحتوى الثقافي والوثائق التي تنتجها التقنيات الجديدة وجعلها متاحة للآخرين ، وكيف سيظل هذا النظام الذي يتيح حرية الوصول للمعلومات والمحافظة عليه وهل ستبقى عملية الصيانة مستدامة على المدى الطويل بدون بنية تحتية مناسبة لتكنولوجيا المعلومات .

الإجراءات :

على الصعيد الحكومي :

- دعم قطاع التراث الثقافي من خلال تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات القائمة والبناء عليها

كأولوية وطنية في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا .

- دعم البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات بمساعدة مُمُولي التراث الدولي كجزء من استراتيجية طويلة الأمد للحفاظ على التراث .

على صعيد منظمات التراث الوطني :

- تنظر منظمات التراث الثقافي الوطني وإدارات الآثار في تطوير أقسام تكنولوجيا المعلومات والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات الخاصة بهم كأولوية عالية من خلال استخدام وتوسيع المعرفة الموجودة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا .

٤- بناء القدرات ورفع مستوى الوعي

بيان خطة العمل:

تعزيز قدرات أصحاب المصلحة في التراث الوطني من خلال تدريب المُختصين في مجال التراث ورفع مستوى الوعي لدى عامة الناس والمجتمعات كطريقة مستدامة لحماية التراث الثقافي .

توفير موارد التراث فرصةً للتعلُّم والتفاعل والمشاركة النشطة (ICOMOS 2017) إعلان دلهي

حول التراث والديمقراطية) . إنَّ تبادلَ المعرفة هي عملية أساسية يمكن أن تجمع بين معاهد البحث وأصحاب المصلحة في التراث المحليِّ ومجموعات ومجتمعات أوسع لتبادل الأفكار والخبرات وبالتالي إحداث تأثيرٍ على الاقتصاد والمجتمع والثقافة والسياسة العامة فيما يتعلق بموارد التراث . هذا وستعملُ مشاركة المجتمع المحلي على زيادة وعي المجتمع بأهمية التراث الثقافي . كما ستساعدُ عملية الاستفادة من الفوائد الاقتصادية للتراث وإدراج المجتمعات المحلية في هذه الفوائد التراثية على تقليل خطر نهب المواقع وتدميرها .

يوفرُ التراث الثقافي أيضًا تركيزًا مهمًا لتعزيز هويات المجتمع والتماسك الاجتماعي وهو أمر حيوي في المناطق التي قد يكون فيها الصراع الحالي أو وصول أعداد كبيرة من اللاجئين بمثابة عوامل إضطراب اجتماعي. يعتبر إدخالُ علم الآثار والتراث في التعليم على مستوى المدرسة خطوة مهمة في تطوير الهوية والوعي الثقافي .

يُمكنُ للمشاركة النشطة أيضًا سدُّ الفجوة الرقمية. يُعدُّ الوصول إلى المصادر عبر الإنترنت والمهارات الرقمية أمرًا ضروريًا لعلماء الآثار والمتخصصين في مجال التراث. كما إنَّ تعزيزَ القدرة الرقمية لسلطات التراث الوطنية ومؤسسات التراث والبحث الأخرى أمرٌ مطلوبٌ لتنفيذ التوثيق الرقمي في العديد من البلدان في المنطقة . هذا ويجب أن يؤهَّل التدريبُ المختصين المحليين لفهم تراثهم الثقافي وحمايته بشكل أفضلٍ من خلال إنشاء أدوات التوثيق الرقمية وتعزيزها وإتاحة الوصول إلى السجلات الرقمية. يعزِّزُ تدريبُ المُختصين المحليين واقعَ الاقتصاد القائم على التراث ويساهمُ في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المُتحدة لتحقيق النمو الاقتصادي. هناك أيضًا فجوة بين الجنسين من حيث الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيات الجديدة (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) 2019 .

كما يجب أن يكون التدريب متاحًا للجميع مع إعطاء فرص متساوية للجميع من خلال تعزيز قدرة جميع المجتمعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على توثيق تراثهم الثقافي والحفاظ عليه والترويج له. يمكنُ أيضًا استخدامُ الأدوات الرقمية لتسهيل تعليم التراث لجيل الشباب على مستوى المدرسة والجامعة .

الإجراءات :

على الصعيد الحكومي :

- تعزيز التراث الثقافي من خلال التوثيق الرقمي كجزءٍ من المناهج الوطنية في المدارس .

على صعيد منظمات التراث الوطني :

- إشراك المجتمعات المحلية ورفع مستوى الوعي لحماية التراث الثقافي .
- يجب أن تنظرُ منظماتُ التراث الوطني إلى التوثيق الرقمي كأولوية رئيسية خلال عملية تدريب موظفيها .
- تضمينُ تبادل المعرفة كجزءٍ لا يتجزأ من التعاون مع المنظمات والمشاريع الدولية.
- توفيرُ فرصُ تدريبٍ متكافئة للنساء والأجيال الشابة والمجتمعات المحلية لسدِّ الفجوة الرقمية في توثيق التراث والترويج له .

على صعيدِ منظماتِ التراث الوطني والمشاريع الدولية :

- الاستثمارُ في تغييرٍ وتحديثِ أساليبِ وموادِ الدورات التعليمية لتتلائم مع التغيُّر التكنولوجي المتسارع.

٥- حرية الوصول للمعلومات (OA)

بيان خطة العمل :

الدعوة ودعم حرية الوصول للمعلومات (أو أي) الخاصة بالبيانات الأثرية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كاستراتيجية طويلة الأمد لزيادة مشاركة عامة الناس في التراث الثقافي وتحسين حماية التراث . هذا وبينما أصبحت حرية الوصول للمعلومات فيما يخصُّ قوائم جرد التراث الوطني والبيانات الأثرية نهجًا مقبولاً على نطاق واسع في العديد من البلدان والمؤسسات الدولية إلا أنه لم يتم دمج خدمة حرية الوصول للمعلومات في العديد من بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في سياسة التراث الوطني على الرغم من أن قوائم جرد المخزون الوطني للإردن (ميغا _ جي) هو متاح على الإنترنت وكذلك المواقع المختارة في تونس . هناك مع ذلك مخاوفٌ من أن إتاحة البيانات الجغرافية المكانية للمواقع الأثرية والبحرية لعامة الناس قد يؤدي إلى أنشطة غير قانونية ونهب . ومع ذلك يمكن لتوفير خدمة حرية الوصول للمعلومات المتعلقة بالسجلات الرقمية وبيانات الآثار هذه أن يفيد العلماء والمجتمعات المحلية والمتخصصين في مجال التراث في كل من البحث وحماية التراث . كما تخلق حرية الوصول للمعلومات أيضاً منصةً لتبادل المعرفة والوصول الديمقراطي للمعلومات التراثية والتفاعل معها . هذا ويجب استهداف التدابير المركزة في حالة وجود حساسيات محددة لحماية هذه البيانات المعينة من خلال إنشاء مستويات وصول مختلفة لمجموعات المستخدمين .

الإجراءات :

على صعيدِ منظماتِ التراث الوطني :

- تنظرُ سلطاتُ التراث الوطني في المخاطر المتعلقة بحرية الوصول للمعلومات فيما يخصُّ البيانات الأثرية.

- يمكن أن يكون التشجيع كاستراتيجية متوسطة المدى فيما يتعلق بحرية الوصول إلى بيانات الآثار والتراث على المستوى الوطني "مفتوحًا قدر الإمكان ومُعلّقًا حسب الضرورة".
- إتاحة الوصول إلى البيانات كجزء من نظام لصنع القرار واتفاقيات المستخدم مع الشروط والأحكام المناسبة لحماية الملكية الفكرية .

على صعيد منظمات التراث الوطني والمشاريع والمنظمات الدولية :

- حماية جميع البيانات الحساسة من خلال إنشاء مستويات وصول مختلفة لمستخدمين مختلفين .
- يجب أن تُخصّص المشاريع على جميع المستويات الدولية والوطنية والإقليمية كافة الموارد في مرحلة التخطيط لجعل الوصول إلى البيانات مفتوحًا وضمان بقائها كذلك على المدى الطويل .

٦- التمويل

بيان خطة العمل :

دعم التمويل الحكومي لمنظمات التراث الوطنية والمحلية للتوثيق الرقمي لإنشاء قوائم الجرد الوطنية. دعم هذه المنظمات لجذب تمويل كبير للتراث الثقافي من الممولين الدوليين حيث لا تتوفر الأموال الحكومية الوطنية للمبادرات طويلة الأمد لمنع المخاطر وتخفيفها قبل حدوث الضرر. مثل التمويل تحديًا لمعظم هيئات التراث الوطنية والمؤسسات البحثية في حين كانت هناك حاجة متزايدة لتطوير وتعزيز القدرة الرقمية لتوثيق التراث الثقافي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (مينا) . تُركّز فرص التمويل الممنوحة من قبل الممولين الدوليين عادةً على المشاريع القصيرة إلى متوسطة المدة بدلاً من الاستثمار في قوائم الجرد الرقمية الوطنية كاستراتيجية طويلة الأمد للحفاظ على التراث الثقافي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

يكون تمويل الحكومة المركزية للحفاظ على التراث الثقافي محدودًا جدًا في بعض البلدان في المنطقة بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر اليمن . كما أدى الوباء والأزمة الاقتصادية المستمرة إلى تفاقم وضع التمويل الوطني وبالتالي تحتاج منظمات التراث في هذه البلدان إلى تقديم طلب إلى مولين خارجيين لدعم التوثيق الرقمي لتراثهم الثقافي .

تتفاقم وتيرة تدمير التراث في العالم الحديث والتي تفوقه في الغالب ضغوط التنمية وتزايد السكان ، بسبب النزاعات وتغير المناخ والكوارث الطبيعية. لقد حولت هذه الأخبار الرئيسية انتباه العديد من الممولين الدوليين نحو دعم الإستجابات السريعة للتراث الثقافي والمجتمعات. هذا وبينما كان هذا الدعم مفيدًا جدًا لتوفير تدابير الطوارئ وتحقيق الاستقرار والبدء في عمليات إعادة الإعمار فإنه يجب أن يُنظر إلى الدعم طويل الأمد لتقييم وتقليل وتخفيف المخاطر والتحديات من خلال التوثيق العلمي وتقييم المخاطر من قبل المانحين الرئيسيين للتراث كأولوية متساوية للمنطقة . يُعد الاستثمار في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات لمنظمات التراث في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وبناء قدرات

موظفيهم المحليين في مجال التوثيق الرقمي مكونًا حيويًا للإستراتيجيات طويلة المدى.

الإجراءات :

على صعيد الممولين الدوليين والحكومات الوطنية :

- تعزيز القدرات الرقمية لأصحاب المصلحة في مجال التراث الوطني والمنظمات والجامعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من خلال جعلها أولوية للتمويل الوطني والدولي .
- جعل إستدامة التوثيق الرقمي وطول عمر البيانات ورفع مستوى السجلات الرقمية وقوائم جرد التراث الوطني جزءًا من استراتيجيات جمع الأموال على المدى الطويل .
- رقمنة السجلات غير الرقمية ورفع مستوى البيانات الرقمية الموجودة وعمليات التحقق من صحة البيانات بحيث يتم ترتيبها حسب الأولوية في استراتيجيات التمويل طويلة الأمد .
- تحديد أو خلق فرص تمويل لدعم المنظمات غير الربحية والمجتمعات المحلية بالإضافة إلى المنظمات الحكومية .

على صعيد الممولين والمشاريع الدولية :

- تحسين القدرة على جمع الأموال وتطوير طلبات المنح كجزء من مبادرات بناء القدرات لقطاع التراث الثقافي في المنطقة .
- إشراك المنظمات الدولية والمؤسسات البحثية في علم الآثار في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالتعاون مع الشركاء الوطنيين والمحليين لتطوير طلبات المنح والمشاريع .

٧- التعاون الدولي :

بيان خطة العمل :

الدعوة إلى التعاون الدولي وتبادل المعرفة كمفتاح لتحسين وتعزيز التوثيق الرقمي .

يُعَدُّ التعاون الدولي والأقليمي في عالم سريع التغير ويواجه تحديات بيئية واجتماعية واقتصادية وسياسية كبيرة طريقة مستدامة لحماية موارد التراث للمستقبل . يمكن معالجة معظم التحديات التي تواجه التوثيق الرقمي وحماية التراث الثقافي المعرض للخطر والتخفيف من حدتها بشكل أفضل من خلال شراكة عادلة وأخلاقية وبناءة بين الجهات الفاعلة وأصحاب المصلحة الدوليين والإقليميين والمحليين بما في ذلك القطاعين العام والخاص والمؤسسات البحثية والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المهتمة بهذا الشأن .

يُمكن تعزيزُ الاستدامة طويلة الأمد للمنصات الرقمية من خلال الاتفاق على معاييرٍ مُشتركةٍ من حيث البيانات وتطوير البرمجيات. كما أنّ العديد من التحدّيات التي تواجهها بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مُشتركةٌ وشائعةٌ مع جيرانها ويمكن معالجتها من خلال العمل في مبدأ الشراكة .

الإجراءات :

على صعيد منظماتِ التراثِ الوطني ومنظماتِ التراثِ الدولية و مشاريع البحث الدولية :

- تشجيعُ التعاونِ الدولي في نشر المعلومات وتعديل المعايير والمبادئ التوجيهية للتسجيل الرقمي والتوثيق وتبادل المعرفة بين منظماتِ التراثِ في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا .
- تعزيز التعاون الإقليمي بين المؤسسات البحثية ومنظماتِ التراثِ من أجل فهم أفضلٍ ورصدٍ وتخفيفِ القضايا المشتركة التي تؤثر على التراث الثقافي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من خلال تطوير استراتيجيات إقليمية وتبادل المعرفة والمعلومات والممارسات الجيدة .

٨- القضايا القانونية

بيان خطة العمل :

مراجعةُ القوانين والتشريعات المتعلقة بالتراث الثقافي لتعكس احتياجات وممارسات التراث الثقافي الحالية .

إنّ الحماية الفعّالة للتُّراثِ الثقافي غيرُ ممكنةٌ بدون الأطر القانونية والتشريعات المناسبة والمُستحدثة. كما أنّ السياسات الثقافية والأطر القانونية على المستويين الوطني والإقليمي مطلوبةٌ لحماية التراث الثقافي من الآثار السلبية للتنمية والتدمير المُتعمّد والنهب والاتجار غير المشروع بالتراث الثقافي . هذا ويمكن أن يبدأ تقييم القوانين الوطنية السارية من خلال مراجعة الحالة المتغيرة في كل بلد وفهم آلية تطبيق القانون والعقوبات القانونية .

يُعتبر إدراجُ التراثِ المبني في الأطر القانونية والتشريعات الوطنية من أجل حماية التراث المعماري والحضري من الدمار وتأثير التنمية مسألة ملحة يجب النظر فيها .

هناك قضية مُلحة أخرى وهي أنه في العديد من الأماكن لا يتنم الاعترافُ بالتراث الثقافي البحري وحمايته في التشريعات الوطنية وهو وضعٌ ليس فقط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ولكن في جميع أنحاء العالم . عندما يتنم الاعترافُ بالتراث الثقافي البحري MCH فإنّه غالباً ما يتنم وضعُ علامة

عليها في التشريعات الأخرى التي تهتم بشكل أساسي بالتراث الأرضي و / أو علم الآثار أو في كثير من الأحيان التشريعات البيئية التي تشمل أيضاً البحر . وقعت العديد من البلدان التي ليس لديها تشريعات وطنية تغطّي التراث الثقافي البحري وتفنقُر إلى القدرة والخبرة لتنفيذ مثل هذه التشريعات في حال وجودها على إتفاقية اليونسكو لعام ٢٠٠١ كخطوة أولى نحو حماية وتنظيم التراث الثقافي البحري

هذا ووقعت ١٣ دولة من بين ١٩ دولة لديها خط ساحلي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على إتفاقية اليونسكو لعام ٢٠٠١ (انظر الملحق ٢) .

الإجراءات :

على صعيد منظمات التراث الوطني وإدارتها القانونية :

- تقييم الوضع الحالي للأطر القانونية لحماية التراث وخاصة لعلم الآثار .
- في حال عدم وجود الإطار القانوني يجب العمل على تحديث قانون التراث ليشمل حماية التراث المبني .
- دعم التوثيق الرقمي وإنشاء قاعدة بيانات التراث الوطني ضمن الأطر أو المراسيم القانونية .
- تحديث ودمج التراث البحري ضمن إطار قانوني للحماية والإدارة التي تعالج التهديدات البحرية المحددة مثل التجريف وصيد الأسماك والتوسع الحضري على الواجهة البحرية .
- دعم التعاون الإقليمي والدولي لتطوير وتبادل أفضل الممارسات ضمن الأطر القانونية المتعلقة بحماية التراث الأثري والمعماري .

٩. آفاق المستقبل

تعدّ هذه الوثيقة هي الخطوة الأولى في عملية طويلة لتطوير إستراتيجية للتوثيق الرقمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الغرض منها هو تقديم التوجيه والإجراءات المقترحة لمساعدة وتحسين التوثيق الرقمي في المنطقة . هذا ومن المعلوم أنه لن تكون جميع السياسات والإجراءات الواردة في هذه الوثيقة ذو صلة أو مناسبة في جميع البلدان أو الظروف ، لكن من المأمول أن يتم تطويرها وتكييفها على المستويات الوطنية وفقاً لمتطلبات كل من الدول الشريكة لتكون بمثابة نقطة انطلاق وأساس لتوجيه السياسات الوطنية .

١٠. شكر وتقدير

تم إنتاج هذه المذكرة الإرشادية كجزء من مشروع تأثير الآثار المعرضة للخطر في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا – صندوق الحماية الثقافية وبتنسيق من صندوق الحماية الثقافية التابع للمجلس الثقافي البريطاني . نحن ممتنون جداً من صندوق الحماية الثقافية لدعمهم الذي قام بتنسيقه وجمعه روبرت بيولي وبيجان روحاني (مشروع الآثار المعرضة للخطر في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا ، جامعة أكسفورد) .

كما نشكّر جميع العاملين في مشروع الآثار المُعرّضة للخطر في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا
ومشروع الآثار البحرية المُعرّضة للخطر وممثلي المؤسسات الشريكة في العراق والأردن ولبنان
وليبيا والأراضي الفلسطينية المحتلة وتونس واليمن على مساهماتهم وتعليقاتهم على هذه الوثيقة
بما في ذلك :

دائرة الآثار الأردنية (DoA)

وزارة السياحة والآثار الفلسطينية (MoTA)

دائرة الآثار الليبية

معهد التراث الوطني التونسي (INP)

المديرية العامة لآثار لبنان (DGA)

الهيئة العامة للآثار والتراث العراقي (SABH)

الهيئة العامة للآثار والمتاحف اليمنية (GOAM)

١١. المصادر

Bewley, R., Wilson, A. I., Kennedy, D., Mattingly, D., Banks, R., Bishop, M., Bradbury, J., Cunliffe, E., Fradley, M., Jennings, R., Mason, R., Rayne, L., Sterry, M., Sheldrick, N., and Zerbini, A. (2016). Endangered Archaeology in the Middle East and North Africa: Introducing the EAMENA Project. In S. Campana, R. Scopigno, G. Carpentiero, and M. Cirillo (Eds), CAA2015. Keep the Revolution Going: Proceedings of the 43rd Annual Conference on Computer Applications and Quantitative Methods in Archaeology (pp. 919- 932). Archaeopress.

ICOMOS. 2017. ICOMOS Delhi Declaration on Heritage and Democracy. https://www.icomos.org/images/DOCUMENTS/Charters/GA2017_DelhiDeclaration_20180117_EN.pdf.

Kono, Toshiyuki (ed.), Adetunji, Olufemi, Jurčys, Paulius, Niar, Sanaa, Okahashi, Junko and Rush, Virginia (2020) The Impact of COVID-19 on heritage: an Overview of Responses by ICOMOS National Committees (2020) and Paths Forward. ICOMOS. http://openarchive.icomos.org/2415/1/ICOMOS_COVID-19_Taskforce_Report.pdf

ICOMOS Australia. 2013. The Burra Charter. <https://australia.icomos.org/wpcontent/uploads/The-Burra-Charter-2013-Adopted-31.10.2013.pdf>

Mason R. and Avrami E. 2019. Mapping the issue of values. In Avrami E, Macdonald S., Mason R. and Myers D. (eds.), Values in Heritage Management, 9-35, Los Angeles, Getty Conservation Institute.

Matthews, Roger. 2020. "Looting of antiquities has increased under lockdown – here's how we're working to prevent this in Iraq." The Conversation UK. <https://theconversation.com/looting-of-antiquities-has-increased-under-lockdownheres-how-were-working-to-prevent-this-in-iraq-139528>.

Porterfield, Carlie. 2020. "Smugglers Are Using Coronavirus Lockdowns To Loot Artifacts." Forbes. <https://www.forbes.com/sites/carlieporterfield/2020/04/30/smugglers-areusing-coronavirus-lockdowns-to-loot-artifacts/?sh=78bf3de636bf>.

Sylvain Mercadier, Mohammed Shiaa, and Alaa' Koli. 2020. "Coronavirus: Iraq's heritage sites suffer renewed wave of looting amid pandemic." Middle East Eye. Accessed 20 Jan 2021. <https://www.middleeasteye.net/news/iraq-looting-heritage-culture-coronavirus>.

UN. 2015. Resolution adopted by the General Assembly on 25 September 2015: Transforming our world: the 2030 Agenda for Sustainable Development. https://www.un.org/en/development/desa/population/migration/generalassembly/docs/globalcompact/A_RES_70_1_E.pdf

UNIDO. 2019. How can digital technology support gender equality in the MENA region? <https://www.unido.org/news/how-can-digital-technology-support-gender-equalitymena-region>

الملحق ١ : حماية الماضي بيان ٢٠١٧

تَمَّ تلخيصُ الاحتياجات الأساسية التي يتعين معالجتها بالقرارات التالية التي وافق عليها المندوبون في ختام مؤتمر حماية الماضي في عام ٢٠١٧ :

- يواجهُ التراثُ الثقافي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مستوياتٍ غير مسبوقةٍ من التلفِ والدمار .

- يُعدُّ تنفيذُ التوثيق الرقمي لتحسين حماية التراث الثقافي من الأولويات في جميع أنحاء المنطقة .

- يجبُ إستخدامُ التوثيق الرقمي بطرقٍ مُبتكرةٍ لزيادة الوعي بأهميّة التراث الثقافي لعامة الناس في المنطقة .

- هناك حاجةٌ مُلحةٌ لمزيدٍ من الموارد للقيام بالتوثيق الضروري وحسب المعايير الدولية من خلال تدريب الناس وتطوير البنية التحتية المناسبة وتبادل المهارات والخبرات في جميع أنحاء المنطقة .

- نحثُّ صانعي القرار السياسي على حماية التراث الثقافي وإستخدام كافة التشريعات اللازمة لحمايته .

المُحَلِّق ٢ : التشريعات الخاصة بالتراث الثقافي البحري في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مينا) - نظرة عامة موجزة

يحكم قانون الأمم المتحدة للبحار السيطرة على المناطق البحرية . قامت لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة بتدوين القوانين الحالية وصياغة أربع اتفاقيات بعد الحرب العالمية الثانية والتي تم اعتمادها في مؤتمر الأمم المتحدة الأول لقانون البحار (UNCLOS I) في عام ١٩٥٨ . مع ذلك لم

يتحقق هذا الأمر حتى مؤتمر الأمم المتحدة الثالث (UNCLOS III) مع اتفاقية الأمم المتحدة لقانون

البحار (UNCLOS) التي دخلت حيز التنفيذ في عام ١٩٩٤ ، إذ تمّ تحديد الولاية القضائية الكاملة للمياه الإقليمية و تعريف البحر الإقليمي (التسمية الأكثر شيوعاً للمياه الإقليمية) على أنه يمتد ١٢ ميلاً بحرياً قبالة الساحل (انظر الشكل ١ والشكل ٢) . هذا وأنشأت هذه الاتفاقية أيضاً المنطقة المتجاورة

(CZ) التي تمّ تحديدها بمنطقة عازلة تبلغ ٢٤ ميلاً بحرياً . يمكن للدولة أن تمارس في هذه المنطقة

رقابة محدودة لغرض منع أو معاقبة خرق أعرافها وقوانينها وأنظمتها . كما أنّ هناك المنطقة

الاقتصادية الخالصة (EEZ) وهي منطقة عازلة تبلغ مساحتها ٢٠٠ ميل بحري تتمتع فيها الدول

الساحلية بحقوق سيادية فيما يتعلق بالبحث العلمي البحري والموارد الطبيعية والأنشطة الاقتصادية الأخرى ، على سبيل المثال إنتاج الطاقة من المياه والرياح .

تمّ التصديق على إتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار من قبل جميع دول الأمم المتحدة باستثناء ١٥ دولة بما في ذلك سوريا. لم يكن التراث الثقافي البحري (MCH) محمياً بشكلٍ مُحدّد في إتفاقية الأمم المتحدة

لقانون البحار بإستثناء المادتين (١٥٩ و ٣٠٣) . تمّ تصحيح ذلك من خلال اعتماد إتفاقية اليونسكو لعام ٢٠٠١ بشأن حماية التراث الثقافي المغمور تحت سطح الماء والذي يُمكن الدول من توفير حماية وإدارة أفضل لتراثها الثقافي المغمور تحت سطح الماء.

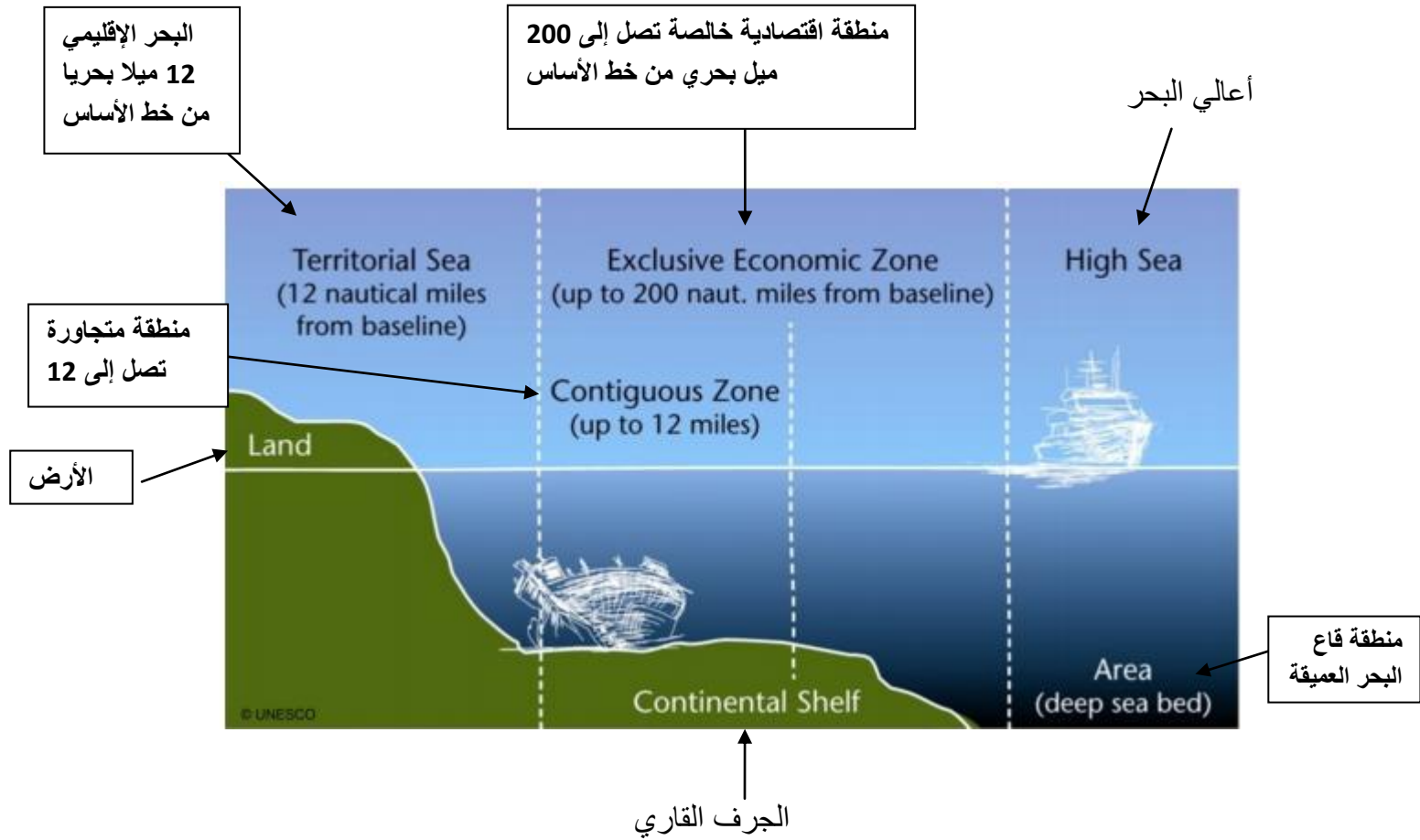
هذا وليس بالضرورة أن يكون التراث الثقافي البحري والتراث الثقافي المغمور تحت سطح الماء معترفاً به أو محمياً ضمن تشريعات الآثار الوطنية ، وإذا تمّ الاعتراف به فغالباً ما يتمّ وضع علامة عليه في شكل آخر من أشكال التشريع إما أن يكون مُتعلقاً بالتراث الأرضي و / أو علم الآثار أو في كثير من الأحيان يكون مُتعلقاً بالتشريعات البيئية التي تشمل أيضاً البحر. وقّعت العديد من البلدان التي ليس لديها تشريعات وطنية وتفتقر إلى القدرة والخبرة لتنفيذ مثل هذه التشريعات على إتفاقية اليونسكو لعام ٢٠٠١ كخطوة أولى نحو حماية وتنظيم التراث الثقافي البحري (MCH) . وقّع ١٣ بلداً من أصل ١٩ بلداً من

بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مينا) التي لديها خطّ ساحلي على إتفاقية اليونسكو لعام ٢٠٠١ . هذا ولم يوقّع اليمن والعراق من بين بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المدعومة من قبل صندوق الحماية الثقافية على هذه الإتفاقية بعد .

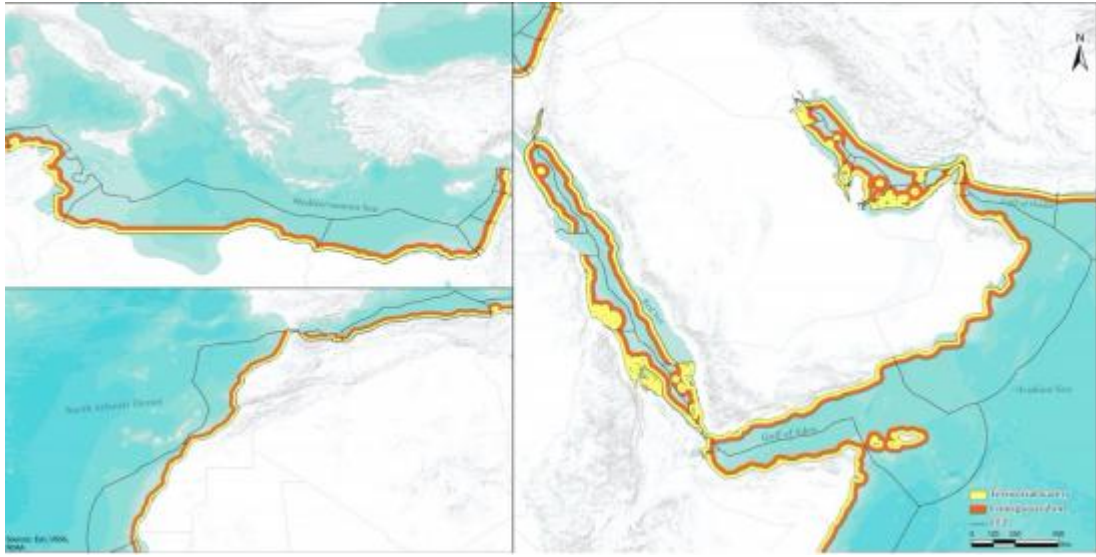
ركّزت اليونسكو مؤخراً على تشجيع أفضل الممارسات في مجال حماية التراث الثقافي البحري / وحماية التراث الثقافي المغمور تحت سطح الماء . ولكن لا يزال هناك مجال للتغيير نحو الأحسن . يعمل اليونسكو أيضاً على إجراء تدريب للمدربين في المنطقة العربية لتطوير قدرات مُدراء التراث فيما

يتعلّق بحماية التراث الثقافي البحري .
 يُمكن للمعاهدات الدولية مثل اليونسكو واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار أن تشكل إطاراً قانونياً قوياً لضمان استدامة المورد وحمايته عندما تقترن بالتشريعات الوطنية التي تعالج حماية التراث الثقافي البحري ورعاية التراث الثقافي المغمور تحت سطح الماء . لا يزال مع ذلك تطبيق القانون أو القوانين وبناء الخبرات اللازمة قضية مستمرة . على سبيل المثال ، لا يزال لبنان الذي قَبِل إتفاقية اليونسكو وصاغ قوانين وطنية يواجه تجاوزات مثل الاتجار غير المشروع في التراث الثقافي المغمور تحت سطح الماء في مناطقه الاقتصادية الخالصة والتطورات الحضرية الساحلية غير المنظمة والتجريف وصيد الأسماك التي تضر وفي بعض الحالات تدمر التراث البحري (Semaan, 2020).

وهكذا فإنّ تضافر الجهود لبناء القدرات أمرٌ ضروري . إضافة إلى ذلك يمكن أن يستفيد التراث الثقافي البحري والتراث الثقافي المغمور تحت سطح الماء من أساليب الحماية والإدارة الواسعة التي تحققت ليس فقط من خلال إدراج مواقع التراث العالمي لليونسكو ولكن أيضاً من خلال المناطق البحرية المحمية والتي تستوعب التراث الثقافي البحري والتراث الثقافي المغمور تحت سطح الماء ضمن نطاق إختصاصها . هذا وتعدّ المناطق البحرية المحمية وثيقة الصلة بشكل خاص بالتحقق من القيمة المتبادلة وأهمية التراث الطبيعي والثقافي والجمع بينهما.



الشكل 1 - تعريف المناطق البحرية: البحر الإقليمي، منطقة متجاورة ، المنطقة الاقتصادية الخالصة أو أعالي البحار أو المياه الدولية.



الشكل 2- الامتداد المكاني للمناطق البحرية داخل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

مصادر مفيدة باللغة العربية :

- Emad Khalil book (Arabic)

Maritime Archaeology and Underwater Cultural Heritage book كتاب الآثار البحرية والتراث الثقافي الغارق (باللغة العربية)

<https://honorfrostfoundation.org/wpcontent/uploads/2020/10/Arabic-Handbook.pdf//honorfrostfoundation.org/publications/other-publication-projects/>

- CMAUCH YouTube lectures –

<https://www.youtube.com/channel/UCxRa8R5mdvO0fhwm43ZbHbA>

المصادر

Semaan, L. 2020. Maritime Archaeology in Post-War Lebanon: Trade, Challenges, and Future Prospects. In A. Traviglia and J. Rodrigues (ed.), IKUWA6. Shared Heritage: Proceedings of the Sixth International Congress for Underwater Archaeology: 28 November–2 December 2016, Western Australian Maritime Museum Fremantle, Western Australia, pp. 127-185. Oxford: Archaeopress.

الملحق ٣ : مشروع الآثار المُعرّضة للخطر في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

. (EAMENA)

كان مشروع علم الآثار المُعرّضة للخطر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مدعوماً منذ عام ٢٠١٥ من قبل أركاديا وهو صندوق خيرى وبدعمٍ من ليزبيت راوزينغ وبيتر بالدوين . هذا وبدعم إضافي عام ٢٠١٧ من صندوق الحماية الثقافية التابع للمجلس الثقافي البريطاني والذي هو بقيادة جامعة أكسفورد بالشراكة مع جامعتي ليستر ودورهام. كما أنّ هذا المشروع يعملُ وبشكلٍ وثيقٍ مع مشروع الآثار البحرية المُعرّضة للخطر (MarEA) ومقرّه في جامعتي ساوث هامبتون وألستر. يُسجّلُ

مشروع علم الآثار المُعرّضة للخطر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مواقعَ التُّراث الثقافي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (مينا) وبالتعاون مع هيئات التراث المحلية والوطنية في البلدان الشريكة في المشروع . قامَ مشروع علم الآثار المُعرّضة للخطر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هذا منذ عام ٢٠١٧ ومن خلال برنامج تدريبٍ مُموَّلٍ من قبل صندوق الحماية الثقافية التابع للمجلس الثقافي البريطاني بتدريب أكثر من ١٦٠ من علماء الآثار والمتخصصين في التراث في ثمانية بلدان منها : مصر والعراق والأردن ولبنان وليبيا وفلسطين وتونس واليمن .



علمُ الآثار المُعرّضة للخطر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا